الأمم المتحدة

A/58/133

الجمعية العامة

Distr.: General
11 July 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ٤١ (ب) من القائمة الأولية*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقديم المساعدة الإنسانية والغوثية والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في الصومال

تقرير الأمين العام

موجز

لا يزال الصومال وشعبه يعانون من سنوات الحرب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي وما صحبه من جفاف وفيضانات من حين إلى آخر مما جعلهم بالرغم مما يتميزون به من حيوية ملحوظة من أفقر الشعوب في الأرض وأشدها ضعفا. ولا تزال وكالات المساعدة الإنسانية الدولية تقدم أو تساعد في تقديم الغالبية العظمى من الخدمات الأساسية للبلاد واضعة المزيد من الطلبات على مجموع الموارد المالية المحدودة. وتشمل مجالات الاهتمام الرئيسية فيما يتعلق بالتمويل قطاعات التعليم والصحة والمياه والمرافق الصحية والانتعاش الاقتصادي.

* A/58/50/Rev.1 و Corr.1.

110803 070803 03-42739 (A)

تشمل الأولويات القصوى لما تبقى من عام ٢٠٠٣ احتواء انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وزيادة معدلات قيد الأطفال في المدارس وتعزيز أطر عمل الوقاية وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية الضعيفة وتعزيز التنسيق الميداني لزيادة أثر الموارد المحدودة.

لقد تحقق تقدم كبير في إنجاز أهداف ومقاصد خطة العمل الإنسانية المشتركة لعام ٢٠٠٣ والتي تسعى بشكل عام إلى إنقاذ الأرواح وتحسين سبل كسب العيش وتوسيع فرص الحصول على الخدمات الأساسية والمساعدة في إعادة إدماج السكان المشردين وأفراد الأقليات واللاجئين العائدين من المنفى والمجموعات الضعيفة الأخرى وحمايتها ودعم الحكم الرشيد وسيادة القانون وبناء السلام والانتعاش الاقتصادي.

ويخلص هذا التقرير إلى أنه بالرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه أثناء الفترة المشمولة بالتقرير فلا تزال الحالة الأمنية المتقلبة وانعدام التمويل يعوقان برامج الانتعاش الإنساني والتنمية في الصومال مما يفضي إلى زيادة ضعف المجتمعات المحلية الصومالية.

وتحث الدول الأعضاء على دعم البرامج عن طريق عملية النداءات الموحدة والصندوق الاستئماني لبناء السلام في الصومال اللذان يهدفان إلى مساعدة المجتمعات المحلية الصومالية في إعادة البناء وتسوية خلافاتها والعمل من أجل السلام.

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير امتثالا لقرار الجمعية العامة ١٥٤/٥٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ والذي طلبت فيه الجمعية منِّي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ ذلك القرار وتقديم تقرير عنه إلى الجمعية في دورتها الثامنة والخمسين. ويستعرض التقرير الأوضاع الحالية والسائدة في الصومال في الفترة من ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٢ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ فيما يتعلق بالإغاثة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي واضعا في الاعتبار المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة وشركاؤها. ويسترعي الاهتمام أيضا إلى التقدم الذي أحرز على مدى السنة الماضية ويركِّز على مجال الأولوية للمساعدة طبقا للتطورات المتوقعة.

ثانيا – الحالة الاجتماعية الاقتصادية

ألف – الحالة السياسية والأمنية

٢ – افتتح الرئيس دانيال أراب موي مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية الذي تشرف عليه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد) ويعقد حاليا في قرية الدوريت بكينيا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ويحضر المؤتمر العديد من القادة الصوماليين والشخصيات السياسية وممثلو المجتمع المدني في قرية باجاتي بالقرب من نيروبي. ويهدف المؤتمر إلى تشكيل حكومة صومالية تستند إلى قاعدة عريضة وتشمل الجميع مع احتفاظها بالسيادة والسلامة الإقليمية ووحدة البلاد. ويواصل ممثلي الخاص ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال العمل بنشاط لرصد ودعم عملية المصالحة في الوقت الذي كثف فيه فريق الأمم المتحدة القطري وشركاؤه جهودهم التنفيذية للمساهمة في بناء السلام والمصالحة داخل الصومال.

٣ – أثمرت المرحلة الأولى للمؤتمر في التوقيع على إعلان وقف الأعمال القتالية وهياكل ومبادئ عملية المصالحة الوطنية الصومالية (انظر S/2002/1359، المرفق) في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ ثم تلاه اتفاقان في كانون الأول/ديسمبر موقَّعان من القادة الصوماليين لإعادة الأمن والأوضاع الطبيعية إلى مدينة مقديشو. وتعهدت الأطراف بتسهيل فرص وصول الإغاثة الإنسانية لمجتمع المعونة الدولية. إلا أن تقريريّ عن الصومال اللذين قدمتهما في شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠٠٣ (S/2003/231 و S/2003/636) لاحظا مع القلق تقارير عديدة عن انتهاكات وقف إطلاق النار من جانب موقِّعيه.

٤ – شملت المرحلة الثانية من محادثات السلام مناقشة واعتماد تقارير لجان المصالحة الست بتوافق الآراء التي غطت مسائل الفيدرالية والميثاق المؤقت ونزع السلاح والتسريح وإعادة

الإدماج والأرض وحقوق الملكية والانتعاش الاقتصادي وبناء المؤسسات وتعبئة الموارد وحل النزاعات والمصالحة والعلاقات الإقليمية والدولية. وسوف تركِّز المرحلة الثالثة والأخيرة على تقاسم السلطة وتشكيل حكومة جديدة مع استمرار جهود المصالحة داخل الصومال.

٥ - بعد مراقبة للعملية عن كثب استأنف وفد مكتب المعونة الإنسانية التابع للجنة الأوروبية الرحلات العادية التي توقفت مع بداية الحرب مما أتاح عودة الموظفين الدوليين والشركاء المنفِّذين إلى الصومال.

٦ - في الوقت الذي تحقق فيه استقرار نسبي وتحسّن الوضع في المناطق الشمالية لا تزال الصومال تعاني من العنف ومن النزاع المسلح في سائر المناطق الجنوبية والوسطى. ففي أوائل عام ٢٠٠٣، تأثرت مناطق بي وجوبا الوسطى ومودغ ومنطقة شابيلي الدنيا بالقتال إضافة إلى مقديشو. وحالت التوترات أيضا من الوصول إلى مناطق سول وساناغ وشابيل الوسطى وجيدو.

٧ - وتمركز أعنف الصراع في بيداوا التي كانت قاعدة إنسانية مستقرة في الماضي حيث أدى الاقتتال بين فصائل جيش رحناوين للمقاومة إلى أن يغادر موظفو المعونة الدوليون وعدد من أفراد المجتمع الصومالي المدينة. وبالإضافة إلى ذلك أدى صراع القبائل حول بويلي في منطقة جوبا الوسطى إلى سقوط عدد من الأرواح. ولا يزال وصول الموظفين الدوليين إلى مقديشو محدودا بسبب استمرار الصراع بين القبائل والنشاط الإجرامي. ويسكن مقديشو نحو ٢٠ في المائة من سكان الصومال من بينهم ١٥٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا ظل بعضهم مشردا لأكثر من عقد من الزمن.

٨ - في الوقت الذي يظل فيه الإقليمان الجنوبي والأوسط يتميزان بالعنف والنزاع المسلح إلى حد كبير فقد تحسّن الوضع الأمني في منطقة جوبا ولا سيما في منطقة كيسمايو حيث استطاع القادة المحليون تهيئة بيئة عمل آمنة نسبيا.

٩ - تستمر منطقة أرض الصومال تشهد استقرارا نسبيا ولا يزال ٣٨ منظمة غير حكومية دولية و ١١ وكالة تابعة للأمم المتحدة تعمل في تلك المنطقة بطريقة منسقة أكبر. وجرت أول انتخابات رئاسية تعددية بطريقة سلمية في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

١٠ - تم من خلال التفاوض حل الصراع الذي شهدته بونت لاند في عام ٢٠٠٢ والذي أثّر في وصول الموظفين الدوليين إلى المنطقة. ووقِّع اتفاق للسلام في أيار/مايو ٢٠٠٣ بين الرئيس الحالي والمعارضة. وساعد ذلك إضافة إلى مذكرة للتعاون جرى التفاوض بشأنها مع إدارة بونت لاند في السماح لعمل موظفي المعونة الإنسانية بالاستمرار وأن تقوم منظومة

الأمم المتحدة وشركاؤها باتخاذ خطوات لتوسيع العمليات هناك لدعم بناء السلام وتنشيط آليات التنسيق.

١١ - وفي الوقت ذاته فإن فريق الخبراء المنشأ لجمع معلومات عن انتهاكات الحظر على الأسلحة قدم الدليل في تقريره الذي قدمه إلى مجلس الأمن في ٢٥ آذار/ مارس ٢٠٠٣ (S/2003/223) على استمرار تدفق الأسلحة وإمدادات الذخائر إلى الصومال وعبرها من مصادر خارج البلاد في انتهاك للحظر على الأسلحة. وقرر مجلس الأمن من خلال قراره ١٤٧٤ (٢٠٠٣) المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ أن يعيد إنشاء فريق الخبراء لمدة ستة أشهر لمواصلة التحقيق في الانتهاكات لحظر توريد الأسلحة. ويعتبر تعزيز تنفيذ الحظر على الأسلحة ذا صلة بتحسين بيئة العمل للدعم الإنساني والتنموي في جنوب ووسط الصومال.

باء - القضايا الإنسانية

١٢ - أدى استمرار القتال داخل الصومال إلى وقف متكرر في تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال الإصلاح لمجموعة كبيرة من السكان يعاني معظمهم من الفقر المدقع وسوء التغذية ومحدودية الفرص أو انعدامها بالكامل في الحصول على أهم الخدمات الاجتماعية الأساسية.

١٣ - لا يزال نحو ٠٠٠ ٤٠٠ فرد من الصوماليين لاجئين في حين تتراوح تقديرات الذين ظلوا مشردين داخليا منذ مدة طويلة بين ٠٠٠ ٣٠٠ و ٠٠٠ ٣٧٠ نسمة. ويستمر هؤلاء يعيشون في أوضاع مكتظة وغير صحية ويفتقرون إلى الحصول على الخدمات الأساسية ويخضعون للاغتصاب وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان من عناصر مسلحة في المخيمات وحولها. بيد أنه أثناء الفترة المشمولة بالتقرير واصلت الوكالات التنفيذية التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها عملها وتكثيف أنشطتها داخل الصومال عندما يتيسر ذلك لتقديم المساعدة الغوثية الإنسانية للفئات الضعيفة.

١٤ - وفيما يتعلق بإنتاج الأغذية استفادت الصومال من موسمين هطلت فيهما الأمطار بمستوى جيد مما خفّض المشاكل الحادة للأمن الغذائي. وبشكل عام فقد وصل إنتاج الحبوب إلى أعلى مستوى له بعد الحرب في آذار/مارس ٢٠٠٣. بيد أن مجالات الضعف لا تزال سائدة في بعض المناطق الشمالية. فقد أثّر انعدام الأمن بشكل كبير في سبل كسب العيش في بعض المناطق الجنوبية ولا سيما حول بيداوا وبيرهاكابا في منطقة بي وفي بيالي وجيلي في منطقتي جوبا الدنيا والوسطى بسبب قلة الفرص في الوصول إلى المزارع والمحصولات.

جيم – القضايا الاقتصادية

١٥ – كجزء من عمل البنك الدولي يهدف موجز رصد أوضاع الصومال الذي ينفِّذه البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعني برصد التطورات الاجتماعية والاقتصادية في حالات الصراع وبيانات الدراسات الاستقصائية الأسرية إلى تحليل وجمع البيانات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية بما في ذلك دخل الأسر ونفقاتها. ويستكمل ذلك بدراسة استقصائية عن الإحصاءات الصحية والإنجابية يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان. ويعمل المشروع لتطوير قدرة مؤسسية محلية لرصد حالة الفقر بإنشاء وحدة تقنية لرصد وتقييم الفقر داخل الإدارات الفنية. وسيكون أحد الأسس المرجعية الرئيسية لهذا المشروع هو إصدار تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٣ كما سيدعم الإعداد لورقة مؤقتة للاستراتيجية بشأن الفقر بمشاركة الإدارات الصومالية بأكبر قدر ممكن.

١٦ – قدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الدعم لمينائي بربرا وبوساسو الشماليتين لتطوير وتعزيز المرافق والقدرات الإدارية المحلية. وتقوم سلطات صومالية الآن بإدارة الميناءين ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم لمركزين للتدريب المهني استجابة لفرص العمل التي يوفرها القطاع الخاص.

١٧ – الصومال ليست في مركز استحقاق مع البنك الدولي ولم تباشر أي نشاط للإقراض منذ عام ١٩٩١. بيد أن الصومال هي إحدى الدول الأربع المنخفضة الدخل التي تعاني من ضغوط والتي تحددت للتدخل المشترك على أساس الأولوية بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة البنك الدولي. وسوف يتم تقاسم التكاليف للتدخلات في المجالات التالية: دعم تحليل بيانات الاقتصاد الكلي والحوار وتهيئة بيئة مواتية لتربية المواشي وصناعة اللحوم وخطة العمل المنسقة لمعالجة قضايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبناء القدرات لتطوير المهارات ومراكز التدريب بين البنك الدولي (٤,٦ مليون دولار من صندوقه لما بعد الصراع)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١,٣ مليون دولار) واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية (٠,٤ مليون دولار).

١٨ – منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ فرض العديد من البلدان قيودا مشددة و/أو حظرا على تحويل العملات الأجنبية إلى الصومال باستخدام نظام الحوالة غير الرسمي للتحويل. وتعتبر التحويلات أكبر مصدر للعملة الأجنبية في الصومال ويقدر حجمها بنحو ٧٥٠ مليون إلى بليون دولار في السنة. وشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنشاء نظام شفاف ومسؤول للحوالة وذلك من خلال الدعوة باسم الصوماليين لدى سلطات مختلف البلدان المضيفة وبتنظيم حلقات عمل في الصومال وفي الخارج. ومنذ تدخل برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي في العملية وافقت النرويج على رفع الحظر الذي كانت قد فرضته في الوقت الذي وافقت فيه إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة على الاشتراك في تنظيم حلقة عمل عن هذا الموضوع مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لندن في هذا الصيف.

١٩ - كان للحظر المفروض على صادرات المواشي من الصومال بسبب حمى الأخدود العظيم أثر كبير على الاقتصاد ولا سيما على سبل عيش الرعاة على نطاق البلاد. وظلت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعملان معا لرفع الحظر على اللحوم والمواشي من خلال عدة بعثات ذهبت إلى منطقة خليج عدن وبدعم مبادرة لإنشاء منظمة مشتركة للمواشي يمكنها أن تنظم النشاط من خلال نظام محسّن لمراقبة الأمراض والتفتيش والتصديق ولا سيما باستهداف المواشي ومنتجات اللحوم المعدة للتصدير. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣ ساهم اجتماع عُقد في دبي في تأمين الدعم الواسع من بلديات دولة الإمارات العربية المتحدة والسلطات الصومالية وقطاع الأعمال التجارية.

٢٠ - أدى مشروع لتوليد العمالة نظمته منظمة العمل الدولية إلى توفير فرص العمل لفترة قصيرة من خلال إصلاح الهياكل الأساسية المجدية اقتصاديا. وتشمل المشاريع التي بدأ العمل فيها حتى الآن بناء القدرات لهيئة الطرق في أرض الصومال وإشراك المجتمع المحلي في العديد من مشاريع الصرف المحلية ومشروع لتنظيف المنطقة في مقديشو.

٢١ - واصلت هيئة الطيران المدني المؤقتة التابعة لمنظمة الطيران المدني الدولي المعنية بالصومال تشغيل مركز معلومات الطيران في نيروبي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير تشغيل مأمون لعمليات النقل الجوي في المجال الجوي المخصص للصومال وكذلك للملاحة الجوية والخدمات ذات الصلة بالسلامة في عدد من المطارات في الصومال.

ثالثا - المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة في الصومال

ألف - الأمن الغذائي والتنمية الريفية

٢٢ - يستمر التعاون الوثيق بين جميع الشركاء العاملين في القضاء على الجوع. وتواصل وحدة تقييم الأمن الغذائي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تزويد مجتمع المعونة بتحليلات جيدة عن الأمن الغذائي والتحليلات التغذوية. ويتم عرض التقييمات المشتركة بين الوكالات من حين إلى آخر بواسطة وحدة تقييم الأمن الغذائي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي للتصدي للأزمات الإنسانية بطريقة مثلى.

٢٣ - أتاحت المساهمات بالأغذية للأمم المتحدة تأمين الحياة لأشد الفئات ضعفا وخفض انعدام الأمن الغذائي إلى أكبر حد ممكن. ففي عام ٢٠٠٢ وزّع برنامج الأغذية العالمي ما مجموعه ٤٨٥ ١٣ طنا متريا من السلع الغذائية استفاد منها ١٩٥ ٩٨٧ شخصا من خلال أنشطة الإغاثة والإصلاح والدعم الاجتماعي. وحدثت زيادة ملحوظة في توزيع الإغاثة في حالات الطوارئ في عام ٢٠٠٢ بسبب حدة الجفاف وفشل موسم الأمطار في عام ٢٠٠١ في منطقتي جيدو والشمال الشرقي. وزاد عدد المستفيدين بمعدل ٢٨ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠٠١. وفي عام ٢٠٠٣ وزع برنامج الأغذية العالمي ما مجموعه ٢١٠ ٣ طنا متريا من السلع الغذائية استفاد منها ٩٢٠ ١٨٧ شخصا في الصومال بمختلف البرامج. وبلغ الحجم الإجمالي لما وزعه برنامج الأغذية العالمي ٢٢٢ ١٢ طنا متريا في نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

٢٤ - واصلت المنظمات غير الحكومية أيضا القيام بدور حيوي في توزيع الغذاء. فقامت منظمة كير (CARE) على سبيل المثال بتوزيع ٢٦٠ ١ طنا متريا في مناطق بي وباكول وهيران ومناطق شابيل الوسطى وبتوزيع الأغذية الغوثية في منطقة جيدو. وتوفر الدعم المنتظم لـ ١٢ مركزا للتغذية التكميلية و ٣ مراكز للتغذية العلاجية.

٢٥ - قدم برنامج الأغذية العالمي الدعم لأنشطة الغذاء مقابل العمل في قطاعي الزراعة والمياه مما ساعد السكان الضعفاء في مواصلة وتعزيز الأنشطة الزراعية من خلال تنظيف المزارع وإعدادها وحمايتها بالإضافة إلى إصلاح مستجمعات المياه. وقدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة في عام ٢٠٠٣ لنحو ٥٠٠ ٩٧ شخص بتوزيع ٤٨٧ ١ طنا متريا من الأغذية من خلال برامج تقوم على المجتمع المحلي.

باء - الصحة والتغذية

٢٦ - ساعدت المساهمات المقدمة لقطاع الصحة والتغذية في خفض حالات الضعف لدى السكان في وجه الأمراض. وقدّرت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وهما الوكالتان الرائدتان في تنفيذ أنشطة التحصين بما فيها برنامج التحصين الموسّع مما نتج عنه خفض معدلات وفيات الأطفال أن نطاق الشمول بالتحصين ضد الحصبة وباللقاح الثلاثي بلغ ٤٠ في المائة على المستوى الوطني بنهاية عام ٢٠٠٢. وتحقق الشمول بما يزيد على ٩٧ في المائة أثناء أيام التحصين الوطنية التي كانت تستهدف نحو ٠٠٠ ٣٨٣ ١ طفل في الجولة الواحدة.

٢٧ - في الربع الأول من عام ٢٠٠٣ استطاعت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها توفير التحصين لنحو ١,٢٣ مليون طفل ضد الشلل كما تلقى ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٨٥٠ طفل جرعات تكميلية من فيتامين ألف. وافتتحت أربعة مراكز إضافية لمعالجة السل في كل من

وائل وويويل وكيسمايو وبوالي. كما افتتح مركزان في مقديشو مما أدى إلى نشر استخدام الاستراتيجية العلاجية الفعالة بالملاحظة المباشرة.

٢٨ - يوفر برنامج الأغذية العالمي الغذاء لمراكز التغذية التكميلية عن طريق المراكز التي تدعمها اليونيسيف. وساعد هذا التدخل كذلك في خفض معدلات سوء التغذية من معدل عام بلغ ٢٠ في المائة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ إلى معدل ١٤,٨ في المائة في باكول في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وفي الوقت ذاته يواصل برنامج الأغذية العالمي تقديم السلع الغذائية لدعم مراكز التغذية العلاجية التابعة لمنظمة العمل مكافحة الجوع في مقديشو.

٢٩ - وفيما يتعلق بصحة الأم قدمت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية دعما منتظما لعيادات صحة الأم والطفل بتوفير المعدات والإمدادات لزيادة قدراتها.

٣٠ - اتضح من الجهود المبذولة للتصدي بقوة لانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن من الضروري تحديد حجم المشكلة ووضع استراتيجية منسقة مشتركة بين الوكالات لمنع الوباء من التوطن في الصومال. وفي هذا الصدد واصلت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم الدعم للأنشطة الرامية إلى زيادة الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الصومال. وقُدم الدعم لـ ١٢ موقعا للمراقبة في ثلاث مناطق وتم توفير مجموعات المواد والعقاقير لمعالجة الأمراض المنقولة جنسيا لهذه المواقع. وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتوفير العقاقير الطبية لمعالجة الالتهابات المنقولة جنسيا لـ ١٥ موقعا ولمدة ستة أشهر لمراقبة وإدارة ظاهرة الأمراض المنقولة جنسيا.

٣١ - شرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ حملة عامة تركِّز على الصلة بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبتر الأعضاء التناسلية للإناث في حين واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تنفيذ أنشطة تهدف إلى زيادة الوعي في أرض الصومال بالمخاطر المتزايدة من تعرض المرأة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأبعاد الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية والرعاية الوقائية.

٣٢ - اشتركت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في إصلاح وتجهيز معهد هارجيسا للتدريب الصحي. وهذا المعهد يساعد على تدريب الموظفين الطبيين الذين تبرز حاجة ماسة لهم الآن ويساهم بالتالي بقدر كبير في تحسين الخدمات الصحية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ نظمت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية حلقة عمل تدريبية عن تكنولوجيا التدريس حضرها ١٣ معلم تمريض من معهد هارجيسا للعلوم الصحية ومن معهد التمريض الصومالي (بوساسو) ومستشفى سوس بمقديشو.

جيم – المياه والمرافق الصحية

٣٣ – يمكن للطريقة التي يتم بها تصميم مشاريع المياه والدعم الذي يقدمه لها المجتمع الدولي أن تصبح أداة أساسية في تعزيز التسامح في أوساط المجتمعات المحلية. وتحقيقا لهذه الغاية واصل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) عمله في شراكة وثيقة مع السلطات المحلية في بوراو لزيادة إنتاج المياه واستدامة نظم المياه للمدينة وداخل مجتمعات العائدين بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٤ – وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدعم الطارئ على نحو مماثل لنظام إمدادات المياه في هرجيسا لزيادة إنتاج المياه والاستمرار في تشغيل النظام الذي يستفيد منه نحو ٠٠٠ ٣٥٠ شخص من بينهم العائدون والمشردون داخليا. وقامت اليونيسيف بإكمال تخطيط وتقديم الإمدادات لنظام مياه حضري في ميركا. وسوف يوفر نظام المياه بعد اكتماله لنحو ٠٠٠ ٣٥ شخص في هذه المنطقة المتأثرة بالصراع.

٣٥ – استطاعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إصلاح وتحسين نظم المياه في منطقة أودال وجوريولي. ولزيادة تحسين فرص حصول الإنسان والحيوان على المياه قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإصلاح نحو ٨٠ سدا ومستودعا وبئرا وحفرة في مناطق أودال وجالبيد وتوغدير وباري ونوجال. وفي مدينة بوراما تعمل اليونيسيف على إكمال تركيب نظام رئيسي للمياه الحضرية سوف يستفيد منه ٠٠٠ ١٣٠ شخص من طائفتين. وقامت اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وقد شجعتهما المبادرات النشطة من أجل المساعدة الذاتية في تنمية مدينة آرمو بمنطقة باري بتوفير نظام لتوزيع المياه لهذه الجماعة المتنامية بشكل سريع.

٣٦ – تواصل الوكالات والمانحون العمل بشكل وثيق لتشجيع استثمار القطاع الخاص والإشراف العام على نظم المياه الحضرية. وشمل ذلك إنشاء وتقديم الدعم التقني لمشاريع المياه المحلية في جالكايو لإدارة وتأمين المبادئ التوجيهية الداخلية الملائمة لعمليات المشروع.

دال – التعليم

٣٧ – اليونسكو واليونيسيف هما الوكالتان الرئيسيتان للأمم المتحدة العاملتان في مجال التعليم الأولي والتعليم غير الرسمي. وفضلا عن ذلك قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أثناء الفترة المشمولة بالتقرير ببناء وإصلاح ٣٣ مدرسة أولية وأربع مدارس ثانوية وقدمت الأثاث لـ ٤٠ مدرسة في المناطق الرئيسية لعودة اللاجئين. وكان أهم الإنجازات في قطاع التعليم هو إصدار وتوزيع الكتب الدراسية للمرحلة الأولية والأدوات التعليمية لجميع

المدارس العاملة واستكمال المخطوطات للكتب الدراسية للفصلين الخامس والسادس في ست مواد.

٣٨ - يتركز الاهتمام أيضا على تعليم الراشدين غير الرسمي إثر تقييم للاحتياجات جرى في أيار/مايو ٢٠٠٣. وأدى انعدام التمويل لعملية النداءات الموحدة إلى وقف أو تأجيل تنفيذ العديد من الأنشطة الحيوية مثل استكمال وضع الكتب الدراسية للفصول السادس والسابع والثامن وتدريب المعلمين والمرشدين وتوفير الدعم للتدريب المهني وتعليم الراشدين غير الرسمي.

٣٩ - أنشئت كلية لتدريب المعلمين في هرجيسا تضم ٢٧٠ متدربا (١٧٠ ولدا و ١٠٠ بنتا). وتلقى ١٥ من مدرسي الكلية تدريبا أثناء الخدمة لمدة شهرين وزودت الكلية بالموارد ومواد التدريس. وبالإضافة إلى ذلك نفِّذت المرحلة الأولى من التدريب الموحّد أثناء الخدمة وشملت نحو ٥٠٠ ٦ مدرس ومدرس أقدم للمرحلة الأولية مما زاد عن الأهداف المحددة. ويعتبر تحديد فريق رئيسي من المدربين ومفتشي المدارس وواضعي المناهج إضافة إلى الاستمرار في بذل الجهود من جانب الشركاء الإنمائيين من أجل العمل التدريجي لتحقيق التصديق الرسمي والمعترف به للمدرسين تطورا حيويا في برنامج التعليم لأنه بدأ يملأ الفراغ الذي تركه خبراء التعليم المدربون كما أنه يؤدي إلى توفير التعليم بجودة عالية ومستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية عملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إصلاح جامعة أرمود في بوروما لاستخدامها في تدريب المدرسين.

٤٠ - تقود اليونسكو أنشطة التدريب المهني. وفي جهد من المنظمة لدعم توفير التدريب الجيد جرت دراسة استقصائية لـ ٥٦ مركزا مهنيا كما تم تدريب بعض المدراء من هذه المراكز على إدارة مراكز التدريب المهني. وتحقق التعاون بين المراكز المهنية ومجتمع الأعمال التجارية في عدد من المدن كما تم توزيع ١١ منهجا على المراكز المهنية على نطاق الصومال.

٤١ - أثناء الفصل الأخير أعدت خطة عمل مشتركة بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتكوين وحدة تقنية إقليمية للتنمية الاقتصادية المحلية. وكان أحد الإنجازات المهمة هو الشروع في مشروع كثيف الاستخدام للعمالة على أساس تدريبي في مقديشو باستخدام نموذج تعاقد مع المجتمع المحلي أي بالتشغيل المباشر لـ ٦٠٠ شخص (٧٠ في المائة منهم من النساء).

هاء – حقوق الإنسان والفوارق بين الجنسين

٤٢ – تم إحراز تقدم كبير في ضمان مشاركة المرأة في بناء السلام. بيد أن التمييز العميق الجذور بين الجنسين في الهياكل الاجتماعية والثقافية في المجتمع الصومالي وسوء التفسير من حين إلى آخر لدور المرأة فيما يتصل بالإسلام يظل عائقا أمام تمكين المرأة. ويقدم صندوق الأمم المتحدة للمرأة الدعم لمشاركة القيادات النسائية الصومالية في المبادرات التي ترعاها الإيغاد. ونظم الصندوق حلقات للتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقيادة للمنظمات النسائية غير الحكومية الرئيسية في أرض الصومال وبونت لاند ومقديشو لدعم مشاركتهن في مؤتمر السلام والمصالحة الذي ترعاه الإيغاد وفي الانتخابات المحلية في أرض الصومال.

٤٣ – واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعمها لمركز قالكايو التعليمي للسلام والتنمية من أجل تعزيز دور المرأة في بناء السلام وتعزيز واحترام حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين ومحاربة الممارسات التقليدية الضارة. وتبذل جهود متواصلة بصفة خاصة لزيادة الوعي بحماية البنات من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث عن طريق مجموعات من الأقران .

٤٤ – في مجال حقوق الانسان حدد فريق الأمم المتحدة القطري الوقاية وحقوق الإنسان كواحد من مجالات الأولوية الرئيسية الأربعة لعمله في عام ٢٠٠٣. ونتيجة لهذا العمل أنشئ فريق مواضيعي لوضع إطار للعمل يمكن لفريق الأمم المتحدة القطري أن يشارك فيه في الدعوة ورصد حالة حقوق الانسان وبناء القدرات وتعزيز بيئة وقائية ومؤسسات وتوفير الخدمات الأساسية للمجموعات الضعيفة.

٤٥ – تجري حاليا دراسة عن حماية الأطفال بواسطة اليونيسيف وصندوق إنقاذ الطفولة بالمملكة المتحدة وصندوق إنقاذ الطفولة بالولايات المتحدة الأمريكية والمنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتوحِّد الدراسة بين البيانات الكمية والنوعية عن حالة الأطفال ولا سيما في أوساط المجموعات الضعيفة وسوف تحدد الاستراتيجيات اللازمة لتعزيز البيئة الوقائية لجميع الأطفال في البلاد. وسوف يركِّز البرنامج القادم علي احتياجات الشركاء المحليين من القدرات وسوف يعمل بصفة خاصة علي إشراك مجموعات الشباب والمجموعات النسائية.

٤٦ – يجري مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالتعاون مع اليونسيف وآخرين تقييما تجريبيا لاحتياجات المشردين داخليا والعائدين في كيسمايو فيما يتعلق بالحاجة للحماية ولسبل كسب العيش. ويمثِّل ذلك نهجا جديدا قُصد منه صدور استجابة متعددة القطاعات ومتعددة

الوكالات وأن يشمل تعاونا وثيقا مع السلطات المحلية لمساعدتها في أداء مسؤولياتها في حماية المدنيين والمشردين داخليا بصفة خاصة. وتخطط أيضا لعقد حلقات عمل بشأن السياسة في مجال الشؤون الإنسانية لمختلف السلطات في البلاد وسوف يتم فيها تعزيز المبادئ التوجيهية عن التشريد الداخلي (انظر E/CN.4/1998/Add.2). وفضلا عن ذلك أنشأت الهيئة الصومالية لتنسيق المعونة فريقا عاملا لبسط القانون والحماية من شأنه أن يساعد في تعزيز التنسيق والتعاون بين الشركاء الدوليين والمحليين في هذه المجالات.

واو - الإعادة إلي الوطن وإعادة الاندماج

٤٧ - بالرغم من النكسات العديدة فقد تقلصت حدة الصراع في الصومال على مدى السنوات الخمس الماضية. وكنتيجة لذلك بدأ إغلاق المخيمات الرسمية للاجئين وشرع اللاجئون الصوماليون في هذه المخيمات في العودة إلى مناطقهم الأصلية. ويتوقع اكتمال عودة اللاجئين الصوماليين من إثيوبيا إلى شمال الصومال بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ما عدا مجموعة صغيرة من اللاجئين اللذين ينتمون إلى جنوب الصومال أساسا. وتم إحراز تقدم كبير أيضا في عملية العودة الطوعية من جيبوتي. وستتم في عام ٢٠٠٣ إعادة ٢٥ ٠٠٠ لاجئ من إثيوبيا و ٥ ٠٠٠ لاجئ من جيبوتي.

٤٨ - لقد ساعدت عودة ٣٢ ٠٠٠ لاجئ صومالي معظمهم من أرض الصومال في عام ٢٠٠٢ في مشاركتهم في جهود بناء السلام والإعمار وممارسة حقهم في التصويت في الانتخابات البلدية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وفي الانتخابات الرئاسية في نيسان /أبريل ٢٠٠٣. وفي منتصف أيار/مايو ٢٠٠٣ بدأت أولى الرحلات الجوية من مخيمات اللاجئين في كينيا إلى شمال شرق الصومال. وفي ١٠ رحلات جوية اتجهت من داداب بكينيا إلى قالكايو وباساسو صحب موظفو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٥٣٤ لاجئا في عودتهم إلى ديارهم بعد ١٢ عاما أمضوها في المنفى.

٤٩ - بالرغم من أن هذه التدخلات قد ساعدت المجتمعات المحلية في استيعاب اللاجئين العائدين مع منافسة ضئيلة علي الموارد النادرة وساهمت بالتالي في تحقيق السلام والاستقرار لا تزال الفجوة واسعة بين الاحتياجات والخدمات المتاحة وتظل فرص إدرار الدخل مصدرا للقلق.

٥٠ - تم إحراز التقدم أيضا في مجال تقديم الخدمات الأساسية للعائدين والمشردين داخليا وللمجتمعات المحلية المضيفة. وقدّم برنامج الأمم المتحدة الانمائي خدمات اجتماعية أساسية من خلال برنامج إعادة اندماج اللاجئين العائدين والمشردين داخليا. ونفّذ البرنامج

١٨ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر لتلبية الاحتياجات العاجلة في مجالات المياه والمرافق الصحية والصحة والتعليم والمأوى اكتمل منها ١٤ مشروعا بالفعل.

٥١ - ونفّذت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمثل أكثر من ١٦٠ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر في عام ٢٠٠٢ في كل من أرض الصومال وبونت لاند ومقديشو وضواحيها مركّزة علي قطاعات التعليم والمياه والصحة والزراعة/وتوليد الدخل.

زاي - البرامج الإنمائية

٥٢ - أكمل الفريق القطري في أيلول/سبتمبر وضع إطار استراتيجي مشترك للأنشطة الإنسانية والإنمائية هو خطة الأمم المتحدة للعمل المشترك والإنعاش من أجل الصومال. وسوف تساعد الخطة في تعزيز التنسيق للبرمجة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والإنعاش والتنمية.

٥٣ - شرع برنامج سيادة القانون والأمن الجديد الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ أنشطة في أرض الصومال وبونت لاند في مجالات سيادة القانون (القضاء وإنفاذ القانون وحقوق الانسان) ومراقبة الأسلحة الصغيرة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج ومبادرة العلاج النفسي والأعمال المتعلقة بالألغام. وبذل العنصر المتعلق بالقضاء جهودا خاصة لتأهيل الخبرات الفنية والقدرات الإدارية في نظام العدالة من خلال التدريب.

٥٤ - نظّم مركز بونت لاند للبحوث الإنمائية حلقات عمل تركّز علي الإطار القانوني الخاص في الصومال. وتم عن طريق أكاديمية السلام والتنمية توفير التدريب لـ ٤٤ ضابطا من ضباط الشرطة في مجال حقوق الإنسان. وتمثّل العنصر الحيوي من البرنامج في إدماج ضابطات الشرطة المدرّبات وضباط الحراسة. وفي أرض الصومال قدم برنامج سيادة القانون والأمن الجديد المعدات إلى مراكز الشرطة ووفّر التدريب لضباط الشرطة.

٥٥ - يهدف عنصر مراقبة الأسلحة الصغيرة إلى زيادة الوعي لدى الجمهور وإلى مشاركة المجتمع المحلي في مراقبة الأسلحة الصغيرة والحد منها. وشُرع في تسجيل جميع الأسلحة لدى الشرطة وأعيد تأهيل مصانع الأسلحة لتيسير المراقبة الملائمة على أسلحة الشرطة والتدريب على التخزين والتعامل السليم.

٥٦ - تشمل أنشطة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج بناء القدرات وتقديم الدعم للجنة التسريح الوطنية ولوزارة المالية فيما يتعلق بقضايا التسريح وتسريح أفراد الشرطة وأفراد الجيش بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني . ويوفر عنصر العمل المتعلق بالألغام من البرنامج التمويل لتدريب ٢٤ موظفا من المركز الصومالي للأعمال المتعلقة

بالألغام في أرض الصومال. وفضلا عن ذلك اكتملت دراسة استقصائية عن آثار الألغام الأرضية ويتوقع صدور التقرير النهائي في تموز/يوليه ٢٠٠٣ .

٥٧ - تمت من خلال مشروع مشترك نفذته اليونسيف وإحدى المنظمات غير الحكومية في مقديشو إعادة تأهيل ١٢٠ جنديا من الأطفال وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم كما استفادوا من برنامج للتدريب المهني وحل النزاعات وتقديم الاستشارات في حالات الصدمة وتم ذلك من خلال العمل مع القطاع الخاص المحلي. وسيتم تكرار المشروع في مقديشو وميركا وكيسمايو. وفي مشروع مماثل وفّرت اليونسكو التدريب القائم على الخبرة في مجالات تعلم القراءة والإعداد والمهارات المهنية اشترك فيه ٤٥٠ من أفراد المليشيات في مقديشو. ويمارس نحو ٨٦ في المائة منهم أعمالا مدرة للدخل.

٥٨ - تدير اليونسكو مشروع التعليم المدني من أجل السلام ونظّمت بالفعل ثماني حلقات عمل لتدريب أعضاء الشبكة والمنظمات غير الحكومية المحلية بشأن قضايا حل النزاعات وحقوق الانسان والفوارق بين الجنسين. وتم تدريب نحو ٣ ٩٥٦ من أفراد المجتمع المحلي بالفعل.

حاء - التنسيق والأمن

٥٩ - يعمل مكتب تنسيق الشؤون الانسانية على توسيع وجوده بتعيين موظفين إضافيين في البلاد . وتتمثل أهدافه الرئيسية في تعزيز التنسيق الميداني بالتعاون مع الهيئة الصومالية لتنسيق المعونة والتفاوض بشأن توصيل المساعدة الإنسانية ومواصلتها وتعزيز السياسات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية بما في ذلك المبادئ التوجيهية بشأن التشريد وضمان تلبية احتياجات وحقوق المشردين داخليا والمجتمعات المحلية الضعيفة الأخرى وإدارة المعلومات. وأنشأت الهيئة الصومالية لتنسيق المعونة أمانة لها في هرجيسا لتطوير هذه العملية في أرض الصومال. ويرأس مكتب الشؤون الإنسانية أيضا فريق الاستجابة الإنسانية التابع للهيئة الصومالية لتنسيق المعونة لكفالة الاستجابة السريعة والملائمة والمنسقة لحالات الطوارئ.

٦٠ - يواصل مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة جهوده بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل استغلال الفرص الجديدة لتوسيع العملية الإنسانية في المناطق الآمنة. وأدخل مكتب أمن الأمم المتحدة تحسينات أيضا في نظام الأمم المتحدة للاتصالات في حالات الطوارئ في الصومال بتركيب المزيد من نظم البث الإذاعي بالترددات العالية .

٦١ - أجرى منسِّق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة مفاوضات من أجل توصيل المساعدة الإنسانية مباشرة بالعمل مع زعماء القبائل والفصائل في امباقاثي في كينيا، وثانيا بالاتصال بممثلي الزعماء والمجتمع المدني ومجتمع الأعمال التجارية والزعماء الدينيين في الميدان. ولتحقيق هذه الغاية قام منسق الشؤون الإنسانية الإقليمي وممثلو الفريق القطري بعدد من البعثات مركزين علي موضوع فرص الوصول في الربع الأول من عام ٢٠٠٣. وتمثل هذه البعثات جزءا من عملية مستمرة تهدف إلى زيادة مساحة المنطقة المشمولة بالمساعدة الإنسانية في البلاد وهو ما يتطلب جهدا منسقا على جميع المستويات القيادية.

طاء - المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء

٦٢ - تم تنفيذ برامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية والتنمية في الصومال من خلال المساهمات التي قدمها المانحون. ويطلب النداء الموحد المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠٣ من أجل الصومال مبلغ ٧١,٥ مليون دولار. إلا أن حجم التمويل عن طريق الهيئة الصومالية لتنسيق المعونة حتى ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ كان منخفضا في جميع القطاعات ولم تلب سوى نسبة ٢٥ في المائة فقط من مجموع الطلبات. ونظرا لوجود عمليات إنسانية كبيرة مستمرة في بلدان أخرى فهناك قلق من لفت أموال واهتمام المانحين بعيدا عن الصومال. ويمكن للجهود المبذولة للبدء في برامج جديدة ومواصلة البرامج القائمة أن تتعرض للخطر إذا لم تتم تلبية الاحتياجات التي تم تحديدها عملية النداءات الموحدة في الوقت المناسب.

٦٣ - وفضلا عن ذلك فقد وصلت المساهمات التالية للصندوق الاستئماني لبناء السلام في الصومال أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض: أيرلندا ٦٦٩ ٣٤ دولار وإيطاليا ١٥٠ ٥٣٦ دولار والنرويج ٥٣٣ ٨٣٦ دولار.

٦٤ - لتحقيق السلام والاستقرار في الصومال يتعين على المجتمع الدولي أن يظل مشاركا مشاركة كاملة. وبالرغم من بطء المؤشرات في التنمية البشرية فإنها ظلت منتظمة على مدى السنوات العديدة الماضية مما يشير إلى الأثر الفعال للمعونة الإنسانية والمساعدة الإنمائية في الإبقاء على الحالة مستقرة.

٦٥ - ويظل النداء المنقح من الاحتياجات متواضعا عند ٧١,٥ دولار فقط. ويطلب إلى المانحين ألا يسمحوا للطلبات الحالية والمستقبلية من أجل العراق أن يتعرض ما تحقق في الصومال من تقدم للخطر.

رابعا – استنتاجات

٦٦ – إن الصومال لا يزال واحدا من أفقر البلدان في العالم ويظل يمثل تحديا معقدا لتقديم المساعدة الإنسانية والمبادرات الإنمائية. ولا يزال نحو ٣٥٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا يعيشون في ظروف بائسة ولا تتوفر لهم فرص للحصول على مساعدة أو حماية دولية. وضاعف عدم توفر الغذاء من سوء أحوال الفئات الفقيرة ولا سيما في المناطق المنكوبة بالجفاف. وأدى التدهور في الحالة الأمنية إلى فقدان وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية فرص الوصول إلى مناطق واسعة كما منع الصوماليون الضعفاء من إعادة سبل كسب عيشهم بطريقة مستدامة.

٦٧ – استنادا إلى هذه الخلفية تواصل الأمم المتحدة بالتعاون مع الشركاء المنفِّذين تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية في العديد من المناطق وتظل ملتزمة التزاما قويا بمساعدة الصومال. إلا أن ضعف استجابة المانحين لعملية النداءات الموحدة يمنع وكالات الأمم المتحدة من تلبية احتياجات الصومال الطارئة تلبية كاملة. ولذلك يطلب إلى الدول الأعضاء أن تقدم الدعم النشط لأنشطة المساعدة الإنسانية والانعاش والتنمية في الصومال من خلال عملية النداءات الموحدة والآليات الأخرى.

٦٨ – وسوف تواصل الأمم المتحدة العمل وبدعم من المجتمع الدولي لدعم المصالحة الوطنية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الصومال مستخدمة نهجا إضافيا من أجل المزيد من المشاركة. وهذا النهج هو أنجح الوسائل في النهاية لتقديم الدعم الإنساني والإنمائي. وفي الوقت الذي تستمر فيه الأمم المتحدة في تقديم المساعدة في المناطق الآمنة فسوف تقوم أيضا بتنفيذ استراتيجيات بين الوكالات لبناء السلام من أجل تعزيز المجتمعات المحلية وتشجيع المصالحة بين الفصائل المتناحرة.

٦٩ – وأخيرا وطالما استمرت حالة الطوارئ الإنسانية في الصومال يوصى بالاستمرار في تقديم المزيد من التقارير عن الأنشطة الإنسانية وجهود الإعمار الاقتصادي والاجتماعي في الصومال إلى الجمعية العامة على أساس سنوي.